

مؤتمر رابطة الشباب

نشرنا في العدد الماضي النصف الأول من هذه
القرارات و يسرنا أن نشر تمثها في هذا العدد .

قرارات يوم المشخصات القومية

لأنستطيع وقد أصبح فينا رأى يميل بالأمة الى الانقطاع عن التديم والتكر لكل ما فيه
من عادات وتقاليد وأخلاق ، والأخذ بكل ما يزينه الحديد من أخطاء ومساوئ ، إلا أن
نلتمس السلامة من خطر هذا الرأى بالوقوف موقفا لا يتعارض مع موجبات التقدم ، بل يدفع
اليها ، على منهج مستقل ، يمكن أن نصل فيما بين الافراط والتفريط الى الحد الوسط النافع .
ولنا بعد ذلك عند الكتاب والمفكرين أمل ، هم أول من يملك القدرة على تحقيقه ،
ذلك هو الوفاء لمجد الماضى بإظهار محاسنه ، والحث على التطيع بهذه المحاسن واتخاذها
طريقا لكل جديد ، حتى لا تذوب مشخصاتنا وينقطع نسبنا القومى ، ونصبح بلا تاريخ
نفخر به أو نرجع اليه كلما دعا داعى المجد والعزة .

فى الأدب :

(أ) ليس من الميسور أن نجد فى الأدب الفصيح ما يمكن أن نتعرف به شؤون الحياة
الاجتماعية فى مصر وصورها فى أوائل العصر الحديث وأواسطه ، بحيث نتمثلها
كأننا نراها ، ولكتنا نجد ذلك ميسورا فى المروى من أدب العامة ، وهذا الأدب
يكاد يفتنى مع حفاظه الى جانب طفيان الحديد عليه . ولهذا يرى المؤتمر العناية بجمع
ما يستطاع جمعه من آثار الأدب العامى فى العصر الحديث ، ودراسة هذه الآثار
للوقوف على ما تفرق فى جوانبها من العادات والشئال التى قام بها الكيان الاجتماعى
على أصمحه الأصيلة .

(ب) يرى المؤتمر أن الأدب الفصيح لم يتجه حتى الآن وجهة قومية خاصة ، سواء
أكان أدب ثقافة علمية أم أدب ثقافة فنية . فهذا الأدب لا يزال أشثانا فى مظاهره
واتجاهاته وآثاره . ولعل من أسباب ذلك اختلاف مرارد التعليم ، وتعدد مناهل
التثقيف ، ووجه العيب فى هذا أننا نأخذ من العلوم والفنون ما نأخذ ، ثم نحكيه
كما هو ، فيبقى فينا غريب الوجه والروح والماطفة ، إذ كنا لا نصبغه بصبغة
تشمليها من بيئتنا وملابسنا وأحوالنا ومالنا من طابع مسقتل فى التفكير والتصور ،
حتى يمكن أن يقال إن هذا مذهب مصر فى تلك القضية من قضايا الفن ، وإن
هذا المنحى هو منحى المصرى فى تسجيل الإحساس وتناول الظواهر الفكرية .

(ج) يرى المؤتمر أن توافر الشخصيات القومية في الأدب المصري لا يراد به قطع الصلات بينه وبين الأدب العربي في مجتمع الناطقين بالضاد ، بل إنه يدعو الى أن تكون الفكرة العربية والوحدة العربية مشخصا من الشخصيات القومية التي يعمر بها فكر الأديب المصري مادامت هذه الشخصيات تستمد حياتها من وشائج الدين واللغة والتاريخ .

في الموسيقى :

أولا - يطالب المؤتمر بأن تكون سياسة البلاد في توجيه الموسيقى العربية موافقة لما سبق أن أقره مؤتمر الموسيقى العربية الذي عقد بالقاهرة في سنة ١٩٣٢ والذي يتلخص في المعارضة في كل تقليد أعمى للموسيقى العربية وهو وإن كان يوصى باجتناّب كل ما من شأنه تعطيل ترقية الموسيقى العربية ترقية حرة من جميع الوجوه، يحتم أن يكون تعليم الموسيقيين المصريين جاريا على حسب تقاليد الموسيقى العربية .

ثانيا - إن عجز موسيقانا في الوقت الحاضر عن تأدية مهمتها غير راجع إلى قصور في أصولها أو نقص في عناصرها ، إنما هو قصور أهلها عن الإلمام بأمرائها ولذلك فإن المؤتمر يناشد وزارة المعارف العمل على نشر الثقافة الموسيقية الصحيحة وتعميمها في المدارس لتضمن للشعب ثقافة موسيقية قومية وأن تفي بمعاهد الموسيقى وترطها ماديا وأدبيا بما يكفل لها تحقيق أغراضها .

ثالثا - يناشد المؤتمر جميع المعنيين بالموسيقى والقاعين على شؤونها الوفاء بما في عنقهم للوطن والفن بالعمل جاهدين على إنهاض الموسيقى القومية نهضة شريفة تصونها عن التبذل وتسموها عن أن تكون طالة على غيرها من الموسيقىات .

رابعا - يرى المؤتمر ضرورة التدقيق في مراقبة الاذاعات الموسيقية ومراقبة الأفلام الغنائية كي يضمن السمو بها وجعلها أداة لاصلاح الأخلاق وتقوية الروح الوطنية في البلاد وتهذيبها وجعلها مصورة لنواحي الحياة الاجتماعية المصرية مطهرة من المفاسد وإثارة الشهوات الدنيئة ، وذلك لما للفن والموسيقى من الأثر البعيد المدى في تنقية الذوق وتقوية الخلق وإثارة الشعور بالواجب .

في العمارة :

يرى المؤتمر ضرورة العمل على أن يتجه طراز العمارة في مصر اتجاها يحمل طابع مصر في نهضتها الحاضرة ومجدها القديم ويكون عنوانا لها جميعا مع البساطة والملاءمة

مع جو مصر وحاجاتها وحالتها الاجتماعية ، وأن يوضع حد لهذه الفوضى في طرز الحياة مما تنكرت به مصر لكل غريب وقريب .

في الأزياء :

وكذلك يرى المؤتمر أن يكون لأهل البلاد زى يتلاءم مع حالة البلاد وجوها ويشيع في النفوس الاعتزاز بالقومية المصرية فإن للأزياء أثرا في النفوس لا يدانيه أى أثر . فهذه الفوضى في الأزياء تظهر مصر بمظهر الانقسام والتفاوت وتبعدها عن مظهر الوحدة والتجانس .

والمظهر القومى لأمة من الأمم يقوم فيما يقوم على الاهتمام بناحية الملابس التاريخية والعسكرية منها بوجه خاص والظهور بالملابس التاريخية في بعض المناسبات التاريخية الكبرى ... فهى تميد إلى الأذهان ذكريات المجد القديمة ومواقف النضال القوية .

وفي عيد القاهرة الألفية تعرض فرصة طيبة لإذكاء الشعور القومى . فتذكرنا مهرجاناته ، القاهرة في أحقاب تاريخها المجيد .

في العادات :

يرى المؤتمر أن من بين العادات المصرية ما هو حسن جدير أن يحتفظ به ويحرص عليه ، وأن فيما تنقله إلينا حضارة الغرب ظواهر خلقية يجب أن تكون موضع عناية ورقابة قبل أن تصطنع اصطفاها أسامة التشبه والاستهواء ، دون مراعاة لخصائص البيئة الاجتماعية . فيجب ألا نسلخ من عاداتنا لأنها عادات مصرية كانت قائمة أثناء تأخر مصر المدينى والاجتماعى ، وتتخذ عادات أجنبية لأنها قائمة في أمة معروفة بالتقدم في وسائل المدنية ومظاهر الاجتماع . بل نعمل على عحيص القديم من عاداتنا ، والجديد من عادات الأمم المتحضرة معا ، فنبقى من القديم ما ليس سببا في التأخر وما نأمن من النهوض . ونقبل من الجديد ما يفيدنا في إصلاح شؤوننا وتعزيز مساعيها في سبيل الرقى ، وبذلك يكون لنا طابع خاص في العادات يقوم به كياننا القومى .

قرارات يوم الأسرة :

يرى المؤتمر أن الأسرة لم تنل من عناية المشرع والمجتمع ما يتيح لها أن تؤدي على خير وجه مهمتها الكبرى في تنشئة الشعب ورفع مستواه ، وأنها كعامل اقتصادى أو اجتماعى أو تربوى ، لا تستطيع بحالتها الراهنة أن تحقق أغراض الإصلاح الاجتماعى في هذه النواحي

وأن الأمر يقتضى توافر الجهود من قبل الحكومة والجماعات لسد هذا النقص، وقد انتهى المؤتمر بصدد هذه الأدوية وأسبابها ووسائل علاجها إلى الأمور الآتية :

(١) أن الأمرات المصرية لا تحسن القيام بتوجيه أبنائها إلى الوجهة التى تتفق مع ميولهم واستعداداتهم، وأن تخطيطها فى هذه الناحية كان من أهم العوامل فى اضطراب الحياة الاقتصادية للأسرة، وضعف الإنتاج العام، والنفور من الأعمال، وقلة النبوغ، والتأخر فى ميدان الاختراع العلمى والمهنى، وخير علاج لذلك أن تأخذ الدولة على عاتقها القيام بأعباء هذه الوظيفة فتنشئ مكاتب للتوجيه إلى مختلف معاهد التعليم، ومكاتب أخرى للتوجيه إلى مختلف المهن والصناعات، وتقيم لآراء هذه المكاتب وزنا كبيرا ولو أدى ذلك إلى الحد من سلطة الآباء وأولياء الأمور .

(٢) أن الإسراف الذى يسود كثيرا من أسر الطبقتين المتوسطة والراقية يؤدى إلى شر النتائج فى الاقتصاد العائلى والقومى، وأن أسباب هذا الإسراف يرجع أهمها إلى حب الظهور، وضعف روح التوفير وملكة الادخار، وضعف الثقافة الاقتصادية للمرأة، وأن خير علاج لذلك هو محاولة القضاء على هذه الأسباب الثلاثة باتخاذ الوسائل من طريق التعليم والإرشاد والدعاية للشفاء من هذه الأدوية، ولترويض البنات بثقافة كاملة من الناحيتين الاقتصادية والمترلية .

(٣) أن محاولة التحلل من قيود الميراث الشرعى بالالتجاء إلى النزول عن الثروة لبعض الورثة وحرمان بعضهم، أو بالالتجاء إلى طريقة الوقف الأهلى، يؤدى إلى فساد كبير فى الاقتصاد العائلى والقومى وينسب اختلال التوازن فى توزيع الثروة فى الأسرة الواحدة وفى المجتمع المصرى، ويحدث من أسباب الشقاق والعداوة ما يهدم كيان الأسرة . ولذا ينبغى أن يتخذ أولو الأمر والمصلحون جميع الوسائل الممكنة لمحاربة هذه المحاولات ولإلغاء الوقف الأهلى أو تصديقه فى صورة تحقق منفعته . وتحول دون مضاره فى الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

(٤) أن ضالة الدخل فى معظم الأمرات المصرية يؤدى إلى ضعف القدرة الاستهلاكية ويعوق نشاط الأمة الإنتاجى، ويساعد على انتشار المرض وكثرة الجرائم واضطراب الأمن والثورات الاجتماعية ويهدد نظم الدولة، وأن أسباب هذا العامل يرجع أهمها إلى نمو عدد السكان نموا مطردا بدون أن تصاحبه زيادة متناسبة فى موارد الثروة، وإلى عوامل أخرى مختلفة أدت إلى اختلال التوازن فى توزيع الثروة، ووهن القواعد التى تقدر على أساسها الأعمال وتقاس الأجور . وأن خير علاج لذلك هو محاولة القضاء على هذه الأسباب بأنمية موارد الثروة الزراعية والصناعية وتزويد الزراعة والصناع بما يزيد من حذقهم ومهارتهم

وقدبرتهم على استقلال بيوتهم، وفرض ضرائب قوية تصاعدية على رؤوس الأموال والتركات الكبيرة، وتخصيص المتحصل من هذه الضرائب للترفية على الأسرات الفقيرة، والعمل على محو الفروق الكبيرة بين مراتب الموظفين، ووضع تشريع للأجور يكفل للعامل الزراعى والصناعى دخلا عادلا يتكافأ مع جهوده وانتاجه، ويضمن له ولأسرته حياة انسانية محترمة.

(٥) أن اعتماد طبقة من أفراد الأمة على موارد ثرواتهم الكبيرة بدون أن يساهموا فى العمل على زيادة الانتاج من شأنه أن يزيد فى تكاليف المعيشة، ويعرض هذه الثروات للنقص المطرد فى مواردها وفى أعيانها، ويتطلب الأمر اتخاذ الوسائل لحفز هؤلاء على المساهمة فى زيادة الانتاج العام.

(٦) أن تعطل المتخرجين فى معاهد التعليم ينذر بشرور مستطيرة فى سيادين الحياة الإقتصادية والاجتماعية، وأن أهم أسبابه ضعف المتخرجين فى النواحي العملية والتطبيقية، وذلك يعوقهم عن مزاولة الأعمال الحرة، وينضطرم إلى التراحم على الوظائف الحكومية الضيقة. ولعلاج ذلك تجب العناية بتكلمة نقصهم فى النواحي السابقة كما يجب إفساح المجال أمامهم فى الشركات والمؤسسات الحرة ومساعدتهم بسن تشريع يمكنهم من العمل فى هذه المؤسسات، وتقديم المعونة المادية لهم إذا اقتضى الحال ليقوموا ببعض مشروعات اقتصادية وزراعية مما تحتاج إليه البلاد.

(٧) أن ما تعانيه الأسر الفقيرة الكثيرة العدد يتطلب من الحكومة والهيئات تخفيف الضرائب عنها، وتقديم المعونة المادية لها.

(٨) أن مشكلة تفكك الأسرة المصرية لم توجه إلى دراستها عناية كافية، ولذلك ينبغى العناية بدراسة أسباب الانحلال العائلى، وأن تقوم بهذه الدراسة هيئات اختصاصية تنقصى وجوه هذا النقص، وتشير بوسائل العلاج، وأن تكون نتائج هذه الدراسات نبراسا للحكومة والهيئات القائمة على الإصلاح فى تقصى الأدوية وكشف أسبابها ووسائل علاجها.

ويمكن أن يبدأ بإنشاء مراكز اجتماعية فى بعض الأحياء تقوم بهذه الدراسات على سبيل التجربة وتوفير المتخصصين لهذه الدراسة، ثم تعمم تدريجيا بقدر ما تسمح به الحالة المالية.

(٩) أن العلاقة التى تربط الأسرات بالمجتمع العام وظيفية واهية، وأن شعور الأسرات بواجبها الاجتماعى شعور ضعيف، ولذلك ينبغى أن تتخذ لجميع الوسائل الممكنة كالدعاية، واعداد المرأة، لنقوية روح الشعور بالواجب الاجتماعى فى الأسرات، ولتوثيق الصلة بينها وبين الأمة، حتى تصبح خلية حية صالحة فى جسم المجتمع.

(١٠) يجب اتخاذ الوسائل الفعالة لتنظيم الإحسان ، وتوفير الموارد الكافية له وتوجيه الجهات الصالحة ، وتسليق أعمال البر ، بما يكفل تعميم نفعها في مختلف نواحي الإصلاح الاجتماعي ، وأن يخصص من موارد البر ما يكفل مساعدة الأسرة ودراسة مشكلاتها .

(١١) أن الأسرة لا تقوم بمهمتها التربيبية على نحو مثمر وأنها لهذا السبب لا تعاون المجتمع والمدرسة على اعداد الشباب ، وأنه يجب لاصلاح هذا-النقص أن تعد المرأة بالتربية المدرسية وغيرها امدادا صحيحا يمكنها من الاضطلاع بهذه المهمة ، وأن تتخذ الحكومة والهيئات جميع الوسائل الممكنة لارشادها في هذه النواحي . وقد تكون الاذاعة والمجلات والنشرات الدورية والمحاضرات العامة ، من خير الوسائل لتحقيق هذا الارشاد .

(١٢) إن المرأة قد أخذت في بعض الطبقات تنزل ميدان العمل ، ولا سيما في الطبقات الفقيرة ، وذلك يحول دون القيام بواجبها باعتبارها أما ، فتجب العناية بإنشاء دور لكفالة الأطفال ، تعنى برعايتهم ، وتعوض عنهم بعض ما يفقدونه بسبب انصراف الأم إلى العمل .

(١٣) أن من أسباب شقاء الأسرة المصرية إطلاق حرية الطلاق وتعدد الزوجات دون تقييدهما بما يستتبعهما رخصة لمواجهة ضرورة طارئة ، أو حاجة اجتماعية ، ويحرمهما حيث يملهما العبث الفارغ والمتعة ، دون نظر إلى ما يجلبانه من البؤس وتصدع كيان الأسرة وإشاعة البغضاء بين أفرادها .

وما يزيد من وجوب العناية بهذه الناحية أن تعدد الزوجات لا يزال منتشرًا بين الطبقات الفقيرة في المدن والريف ، وأن من نتائج نمو عددها نموًا غير متناسب مع مواردها ، مما يزيد من بؤسها وخطرها على المجتمع ، وإخراج جيل ضعيف لا خيره .

(١٤) أن الحكومة لم تتخذ للآن قرارًا عمليًا حاسمًا للقضاء على الدعارة الرسمية ، ومكافحة الدعارة السرية ، لترد الناس إلى حياة الأسرة الطاهرة الشريفة المثمرة وتقيم ويلات الأمراض السرية الفتاكة ، وتحجيم من شرور الانحلال الأخلاقي وآثاره الخبيثة في جسم الأسرة والمجتمع .

(١٥) يرى المؤتمرون أن كثيرا من الآباء والأمهات يزجون بأولادهم إلى حياة التشرد بما تنعدم معه الولاية البارة ، وأن الأمر يقتضى وضع تشريع يسلب الآباء الولاية والأمهات الحضانة في حالات كهذه . على أن تتخذ الوسائل — في الوقت نفسه — لايجاد مؤسسات ترعى الأطفال الذين سلبت الولاية من أهلهم ، لتتولى توجيههم إلى حياة الانتاج والشرف .

(١٦) وأنه من الواجب حماية الشبيبة الناشئة من شرور الملاهي وما إليها وهم في سن مبكرة ، وذلك بتحريم دخولهم دور الملاهي الضارة ، أو ارتيادهم الخانات ، أو أندية القمار... وما إلى ذلك . كما يجب في الوقت نفسه تحديد عمل هذه الدور بما يخفف شرها ، ويقلل ضررها .